الديموقراطية الدفاعية: تطور المفهوم والاستراتيجيات والتطبيقات

د. مـــريم كـــرم كـــامل *

مستخلص

إن معضلة تفاعل النظم الديموقراطية الليبرالية مع الأحزاب السياسية المتطرفة بدأت منذ بداية النظرية الديموقراطية نفسها وإن كان بداية البحث عن آليات لحماية النظم الديموقراطية من الانهيار ظهرت بشكل أكثر وضوحا في فترة ما بين الحربين العالميتين وصعود الأحزاب النازية والفاشية. وتقدم هذه الدراسة رصدا للتطور التاريخي لمفاهيم الدفاع عن الديموقراطية وآلياتها منذ فترة ما بين الحربين الي الوقت الراهن، وكيفية تطور المفهوم وسماته لمواكبه التحديات المعاصرة للديموقراطية. وتطبق الدراسة منهج التحليل المفاهيمي لاستكشاف الروابط المفاهيمية للمفهوم مع مفاهيم اخري مشابهة او متداخلة معه. وتقدم الدراسة تصنيفا مقترحا أكثر شمولا لاستراتيجيات الدفاعية عن الديموقراطية، كما تقدم الدراسة نماذج تطبيقية للمفهوم بالتطبيق على احزاب اليمين الشعبوي المتطرف.

كلمات مفتاحية: الديموقراطية المسلحة، الديموقراطية الدفاعية، أحزاب اليمين الراديكالية الشعبوية، حظر الاحزاب، العزل السياسي.

Abstract:

The dilemma of the interaction between liberal democratic systems and extremist political parties began with the inception of democratic theory itself. However, the search for mechanisms to protect democratic systems from collapse became more apparent during the period between the World Wars and the rise of Nazi and fascist parties. This study traces the historical development of concepts related to defending democracy and its mechanisms from the interwar period to the present, illustrating how the concept and its characteristics have evolved to meet contemporary challenges to democracy. The study applies the conceptual analysis approach to explore the conceptual links between the concept and other similar or interconnected concepts. Additionally, the study proposes a more comprehensive classification of defensive democratic strategies and provides practical examples of applying the concept within the context of Populist Radical right parties.

Key Words: **Militant democracy, Defensive democracy, Populist Radical right parties, party ban, political isolation**

* دكتوراة في الدراسات الأوروبية المتوسطية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

- Email: mkkamel@yahoo.com ; mariem_karam2015@feps.edu.eg

مقدمـــة:

هناك جدل واسع بين الباحثين في مجال النظم السياسية حول عدة أسئلة جوهرها كيف تتعامل النظم الديموقراطية مع الاحزاب السياسية غير الديموقراطية مع ضمان الحفاظ على المبادئ الاساسية للديموقراطية الليبرالية . وهل يحق للنظام الديموقراطي أن يقيد وصول تلك الاحزاب التي تسعي الي الوصول الي الحكم من خلال الأدوات الديموقراطية السلمية أو يسعي لإعادة تشكيل توجهات هذه الأحزاب وتفضيلاتها؟ وعندما تدخل هذه الأحزاب المؤسسات التمثيلية عن طريق وسائل ديموقراطية شرعية، كيف تستجيب الأحزاب الرئيسية والمؤسسات الأخرى؟

إن التهديدات بسيطرة الأحزاب المناهضة للنظام – anti-system" على النظم الديموقراطية ليست بجديدة، ففي فترة ما بين الحربين العالميتين، تعرضت النظم الديموقراطية الأوروبية لمواجهة الأيديولوجيات الشمولية النازية والفاشية مما أدي الي انهيار النظام الديموقراطي في بعض الحالات. حيث يتمثل عداء تلك الأحزاب للنظام الديموقراطي في عدم توافق مرجعياته الإيديولوجية، وبالتالي أهدافه السياسية، مع الديموقراطية.[١] وبالتالي فمفهوم الدفاع عن الديموقراطية ليس بجديد، فقد ظهر مفهوم الديموقراطية المسلحة "" Militant democracy "بعد سيطرة النازية على المانيا وهو مفهوم يستند على تعزيز الإجراءات القانونية الدستورية للدول الديموقراطية لتيسير الحظر القانوني للأحزاب والحقوق السياسية للأطراف المناهضة للديموقراطية[٢] . بعد الحرب العالمية الثانية تم إدانة وحظر معظم الأحزاب الفاشية أو النازية ذات الطابع اليميني المتشدد بشكل أساسي بسبب الأيديولوجيات المعادية للنظام، أو بسبب ادعاءات بأنها مرتبطة بجماعات عنيفة وبالتالي، يمكن القول أن الديموقراطيات تحظر في المقام الأول الأحزاب المعادية للنظام[٣].

ومنذ بدايات القرن الحادي والعشرين، تزايد الاهتمام بمفهوم الدفاع عن الديموقراطية في إطار تزايد أزمات الديموقراطيات الغربية الليبرالية والتراجع أو التآكل الديموقراطي Democratic decay في بعض النظم الغربية [٤]، خاصة في الأزمات ذات الصلة بصعود الأحزاب اليمينية الشعبوية وتغير توجهات الرأي العام والناخبين باتجاه تأييد هذه الأحزاب وزيادة انفصال النخبة عن الجماهير وتراجع أداورها. وتراجع ثقة المواطن في النخب السياسية مع تراجع قدرة الأحزاب التقليدية الرئيسية على تمثيل الصراعات الاجتماعية الرئيسية. فقد أصبح الناخبون أكثر سخطًا تجاه قيمة الديمقراطية كنظام سياسي، وأصبحوا أكثر استعدادًا للتعبير عن دعمهم للبدائل الاستبدادية كنتيجة لتفاقم حالة عدم الثقة بالأحزاب في الأحزاب التقليدية الرئيسية. ويساهم عدم الرضا عن المؤسسات الديموقراطية المنتخبة في صعود الأحزاب اليمينة الشعبوية حيث تعبر هذه الأحزاب في خطاباتها عن الاستياء الشامل من النخب وثقافة الليبرالية وتساهم فيه من خلال خطابها الشعبوي.[٥] تزامنا ذلك مع نجاحًا انتخابيًا غير مسبوق للأحزاب اليمينية الشعبوية في الديموقراطيات الليبرالية الغربية، مما قد يمثل تهديداً للديموقراطية.

فالأحزاب الشعبوية اليمينية المتطرفة على عكس الأحزاب الفاشية في فترة ما بين الحربين ليست معادية للنظام الديموقراطي إجرائيا فهي تقبل سيادة الشعب وحكم الأغلبية، ولكنها معادية لجوهر الديموقراطية الليبرالية، حيث انها تعارض بعض الجوانب الرئيسية لها، ولا سيما التعددية وحقوق الأقليات. حيث تسعي هذه الاحزاب لخلق فجوة بين الديموقراطية والليبرالية. حيث انها تزعم أن المبادئ والسياسات الليبرالية تضعف الديموقراطية وتؤذي الشعب. وبالتالي، يجب تجاهل المؤسسات الليبرالية التي تمنع الشعب من التصرف بشكل ديموقراطي في مصلحتهم الخاصة [٦]. وقد نجحت هذا الاحزاب في بعض الديمقراطيات الغربية الأوروبية من الانتقال من دائرة الاحزاب الهامشية الي أحزاب رئيسية وشكل بعضها جزءا من الائتلافات الحاكمة .بما يزيد احتمالات قيامها بإعادة تشكيل المؤسسات القائمة حال وصولها إلى السلطة بتمثيل أكبر بما في ذلك المؤسسات التي تمثل ضمانات إجرائية للديموقراطية ذاتها.

مما يطرح التساؤل حول كيف يمكن يتم كبح صعود تلك الاحزاب مع الحفاظ علي السياق الديموقراطي الليبرالي؟ والي اي مدي كانت الإجراءات الدفاعية المتبعة سابقا لحماية الديموقراطية فعالة؟ وكيفية تطوير هذه الاستراتيجيات للحد من تنامي هذه الأخطار والأزمات. فالمعضلة الرئيسية في الدفاع عن الديموقراطية هي كيفية ايجاد توازن بين مواجهة التهديدات التي قد تمثلها الاحزاب المعادية للديموقراطية من ناحية وألا يمثل هذا التمييز ضد فرد أو مجموعة لأسباب سياسية أو إيديولوجية قيودًا على الحقوق المدنية والسياسية مما قد يؤدي الي توجهات استبدادية من ناحية ثانية.

١. إشكالية وتساؤلات الدراسة:

وفي هذا السياق، تتمثل إشكالية الدراسة الاساسية في تحليل آليات وإشكاليات مفهوم الدفاع عن الديموقراطية في معالجة أزمات تهديد ديموقراطية النظام السياسي من قوى داخل هذا النظام نفسه، وذلك من خلال تقديم مراجعة تاريخية وتحليلية لتطور المفهوم، خاصة مع محدودية الدراسات العربية بخصوصه، من خلال العرض التاريخي لتطور مفاهيم الدفاع عن الديموقراطية، واستعراض آلياتها واستراتيجياتها المختلفة مع طرح تصنيف مقترح أكثر شمولا لتلك الاستراتيجيات، مع عرض أمثلة تطبيقية في إطار التعامل مع أحزاب اليمين المتطرف الشعبوي في أوروبا، انطلاقاً من السياق الأوروبي للمفهوم.

٢. منهج الدارسة:

للإجابة على هذه التساؤلات البحثية توظف الدراسة منهج أو أسلوب التحليل المفاهيمي " Conceptual analysis method " الذي يستهدف دراسة المفاهيم وتحليلها بشكل مهيكل أو منظم بحثا عن تعريف مناسب لها، من خلال تحليل أجزاء المفهوم، وإزالة الغموض عنه، وتمييزه نظريا عن المفاهيم المقاربة ذات الصلة، واستكشاف الروابط بين المفاهيم المختلفة وتعقب التغيير في المفهوم [٧] وتقوم الدراسة في هذا السياق برصد تطور مفهوم الديموقراطية الدفاعية أو الدفاع عن الديموقراطية والتطور التاريخي لاستخدامه والسمات والخصائص الرئيسية له، وأهم أبعاده وآلياته واستراتيجياته، واستكشاف الروابط المفاهيمية بينه وبين مفاهيم اخري مشابهة او

متداخله معه مثل الديموقراطية المسلحة والديموقراطية المحصنة وغيرها من خلال مراجعة مسحية منظمة للدراسات والأدبيات السابقة التي تناولت المفهوم.

٣. تقسيم الدارسة:

تنقسم الورقة البحثية لثلاثة اقسام رئيسة: القسم الأول يعرض التطور التاريخي لمفهوم الدفاع عن الديموقراطية منذ فترة ما بين الحربين العالميتين الي الوقت الراهن، أما القسم الثاني يطرح آليات واستراتيجيات المفهوم المختلفة، في حين أن القسم الثالث يتناول نماذج تطبيقية معاصرة للمفهوم.

أولا: نشاة المفهوم وتطوره التاريخي: من الديموقراطية المسلحة إلى الديموقراطية الدفاعية

برزت معضلة مواجهة التهديد الذي قد يشكله الأحزاب السياسية المعادية للديموقراطية في فترة ما بين الحربين العالميتين. فتجربة انهيار العديد من الديموقراطيات داخل أوروبا ما بين الحربين العالميتين على أيدي الأحزاب والجماعات السياسية الفاشية والنازية، فضلاً عن التحديات المتزايدة المتمثلة في التهديدات المنبثقة عن الأحزاب والجماعات السياسية التي تنازع القيم الديمقراطية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، أدت الي ظهور معضلة كيفية الدفاع عن النظم الديموقراطية دون المساس بقيم الديموقراطية من ضمانات حرية التعبير والمشاركة السياسية [٨] . وبناءً عليه، تبلور المفهوم تدريجيا في سياقات تاريخية مختلفة وأن غلب عليها الطابع التهديدي من صعود الأيديولوجيات الشمولية في فترات تاريخية سابقة او تحديات معاصرة لقيم الديموقراطية الليبرالية. وهو ما يمكن تلخيصه في الجدول التالي:

جدول رقم (1): التطور التاريخي لمفهوم الديموقراطية الدفاعية

الأحداث والتهديدات الأساسية	تطورات المفهوم وتطبيقاته
صعود الفاشية والنازية في أوروبا	ظهور مفهوم "الديمقراطية المسلحة Militant democracy" لكارل لوينشتاين
فترة الحرب الباردة والأحزاب الشيوعية	تبنت العديد من الديمقراطيات قوانين وسياسات تقيّد أنشطة الأحزاب الشيوعية: • في الولايات المتحدة، تجريم الدعوة إلى الإطاحة بالحكومة بالقوة أو العنف والمحاكمات لقادة الحزب الشيوعي • في ألمانيا، حظر الحزب الشيوعي (KPD) عام ١٩٥٦ من قبل المحكمة الدستورية العليا .
انهيار الاتحاد السوفيتي	• تراجعت تهديدات الشيوعية وتراجع الاهتمام بالمفهوم . • استمرار القيود على أنشطة الأحزاب المتطرفة في دساتير دول اوروبا الشرقية.
الارهاب الدولي وأحداث ١١ سبتمبر	"نموذج الدولة الوقائية "The preventive state
صعود الشعبوية	• مفهوم الديموقراطية الدفاعية defensive democracy • مفهوم الديموقراطية المحصنة immunized emocracy

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة

وفيما يلي تفصيل هذه المراحل والأحداث وتأثيرها في تطور المفهوم

١. مرحلة صعود الفاشية والنازية والحرب الباردة: نشأة مفهوم الديموقراطية المسلحة

تم التنظير الأولي للدفاع الديمقراطي من قبل المدرسة الدستورية. حيث قام "كارل لوينشتاين" Karl Loewenstein بصياغة مفهوم "الديمقراطية المسلحة Militant democracy" في الثلاثينيات من القرن الماضي، عندما كانت الحركات الاستبدادية تستولي على دول أوروبية عن طريق المنافسة الشرعية في الانتخابات ثم إضعاف الديموقراطية أو إلغائها تمامًا بمجرد الحصول على السلطة. وكان هذا واضحًا بشكل خاص في ألمانيا، حيث حصل النازيون على السلطة بوسائل قانونية. فقد حلل لوينشتاين سبب انهيار الديموقراطية يرجع الي عدم وجود آليات قانونية لردع الاحزاب المتطرفة ومنعها من الوصول للسلطة.[٩]

فسر لوينشتاين الجذور الكامنة وراء سقوط جمهورية فايمار الألمانية[١٠] بأن محاولات بناء الديموقراطية في جمهورية فايمار فشلت بسبب عدم وجود إجراءات قانونية متشددة ضد التطرف السياسي والأنشطة التخريبية. وفقا لمنظوره فأن الديموقراطية المسلحة بترسانة قانونية ستكافح لمنع "ظهور وصعود الأحزاب المناهضة للبرلمان والديمقراطية وأن التطرف السياسي يجب أن يقابل بسياسات غير متسامحة من قبل الدولة حتى مع المخاطرة بخرق المبادئ الأساسية للديموقراطية نفسها. ودعا لوينشتاين إلى تطبيق ذلك من خلال إجراءات قانونية دستورية جذرية وليست من خلال قوانين مؤقتة. ومن أمثلة تلك الإجراءات الدستورية حظر الأحزاب والميليشيات وتقييد حقوق حرية التعبير وخلق مؤسسة للشرطة السياسية لحماية الديمقراطية من التهديدات. [١١]

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أصبح مفهوم الديموقراطية المسلحة ذا تأثير كبير في دساتير العديد من الدول الأوروبية، والتي كانت أبرز مؤشراتها هي حظر الأحزاب والحركات السياسية وتقييد حرية التعبير.[١٢] فعلي سبيل المثال في المانيا تم تضمين مواد في الدستور الأساسي للبلاد لا يمكن تغييرها لحماية الديموقراطية الليبرالية. تلك المواد الدستورية تُمكن المحكمة الدستورية الاتحادية من حظر أي حزب سياسي إذا انتهك "النظام الديمقراطي الأساسي " أو ارتكب أنشطة موجهة ضد سيادة وسلامة الدولة.[١٣] وقد طبقت المحكمة الدستورية الفيدرالية في ألمانيا مبادئ الديمقراطية المسلحة من خلال صدور الحكم بحظر وتقييد النشاط والحظر للحزب النازي (SRP) في عام ١٩٥٢ لحماية النظام الديمقراطي الأساسي الليبرالي.[١٤]

كما تم تطبيق مفهوم الديمقراطية المسلحة في الدول الديمقراطية حول العالم لكبح أنشطة الأحزاب الشيوعية. على سبيل المثال، خلال فترة الحرب الباردة، قامت الحكومة الفيدرالية للولايات المتحدة بحملة شاملة ضد الحزب الشيوعي الأمريكي. وجزء من هذه الحملة كان تشريع قوانين جديدة تجرّم الترويج للإطاحة بالحكومة والذي على أساسه تم تنفيذ سلسلة من المحاكمات للشخصيات البارزة في الحزب الشيوعي بتهمة انتهاك هذه

القوانين[١٥]. وكذلك شهدت ألمانيا في عام ١٩٥٦ قيام المحكمة الاتحادية الدستورية الألمانية باستخدام سلطتها بموجب المادة ٢١ من القانون الأساسي وأصدرت حكمًا يعلن فيه أن الحزب الشيوعي (KPD) الألماني غير دستوري.[١٦]

وفي سياق دراسة وتطوير المفهوم أكاديمياً، اهتم الباحثون في سياق النظرية الدستورية والقانون الدستوري المقارن بعد الحرب العالمية الثانية بدراسة وتصنيف الدول المطبّقة لقوانين حظر الأحزاب السياسية من عدمه، وظهر تصنيف الديموقراطيات غير المتسامحة مقابل الديموقراطيات المتسامحة، والفرق الاساسي بينهما هو ما إذا كان بإمكان الدستور الوطني أن يحظر المؤسسات والأحزاب السياسية الديمقراطية أم لا. وتنشأ الديمقراطيات غير المتسامحة عندما تتخذ دولة ديمقراطية إجراءات تقييدية لمنع الأحزاب المناهضة للديمقراطية من تغيير الطابع الديموقراطي للدولة. في حين ان الديمقراطيات المتسامحة تكتفي بالنظام الانتخابي دون اعتماد قيود قانونية إضافية لكبح اي احزاب او قوي سياسية تمثل تهديدات متطرفة محتملة للنظام الديموقراطي. وبالتالي تصبح الديموقراطيات غير المتسامحة هي التي تطبق آليات الديموقراطية المسلحة والتي يمكن تعريفها على أنها مجموعة من الإجراءات القانونية التي تحظر الأحزاب السياسية التي تتجاوز برامجها وأنشطتها المبادئ الديموقراطية الرئيسية أو تهدف بصراحة إلى تدميرها.[١٧]

٣. مرحلة ما بعد الحرب الباردة والألفية الجديدة: بين تراجع الاهتمام بالمفهوم وعودته وتطويره

بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الأحزاب الشيوعية، تراجع الاهتمام بدراسة المفهوم نسبيا في سياق التحليل والتنظير نظراً لتراجع التهديدات التي كانت تمثلها الأحزاب والحركات الفاشية والشيوعية للديموقراطية نتيجة لانهيار الاتحاد السوفيتي. ولكن على مستوي التطبيق الفعلي تم تبني تطبيقاته في العديد من دول شرق أوروبا والتي اعتمدت تدابير الديمقراطية المسلحة في دساتيرها الجديدة لضمان حماية النظم الديموقراطية الناشئة من الاحزاب الشيوعية. بشكل عام، فإن هذه الإجراءات فرضت قيودًا على الأحزاب السياسية من خلال التهديد بالحظر في حالة ثبوت انتماء الأحزاب إلى الأيديولوجيات الشمولية أو الشيوعية.[١٨]

عاد الاهتمام بدراسة المفهوم والسعي الي توسيع نطاقه في كل من الأدبيات السياسية والقانونية في بداية الألفية الجديدة نتيجة الي تطورين. أولاً: صعود الحركات الإرهابية تزامناً مع الهجمات الإرهابية في أحداث ١١/سبتمبر والتي اصبحت أهم التحديات التي تواجه الديموقراطية الليبرالية. حيث ان تلك الحركات تسعى عمومًا لتحقيق أهدافها جزئيًا خارج المؤسسات السياسية القائمة. ثانياً: التطور الثاني والأحدث هو صعود الأحزاب الشعبوية المعادية لليبرالية والتي أصبحت في بعض الحالات جزءا من الائتلافات الحاكمة. وعلى الرغم من أن سعي هذه الاحزاب للسلطة يتم من خلال المؤسسات الديموقراطية، إلا أن صعوبة اتخاذ تدابير قانونية ضدهم يجعل ادوات

الديموقراطية المسلحة غير مناسبة [١٩]. هذه التطورات الجديدة ادت إلى ظهور اتجاهين منفصلين لإعادة صياغة وتطوير مفاهيم أخري مناسبة.

الاتجاه الأول رأى المدافعين عن الديمقراطية المسلحة من خلال البحث عن معايير أكثر صرامة وتمثل ذلك في صياغة مفهوم " الدولة الوقائية "The preventive state" في دراسة " Sajó András "[٢٠] التي اوضحت أن لمواجهة التحدي الخاص بصعود الإرهاب الدولي بعد أحداث ١١ سبتمبر، تبنت الدول نمط وقائي قابلاً للتطبيق بشكل متزايد من خلال التدابير والممارسات التي تتخذها الدول ضد الإرهاب. مما يطرح إمكانية استخدام الديمقراطية المسلحة بشكل أوسع لحماية الديموقراطية ليس فقط لمحاربة الأحزاب السياسية غير الديمقراطية، ولكن أيضًا ضد أنواع التهديدات الجديدة المنبثقة من الإرهاب الدولي. فنموذج الدولة الوقائية قد يكون ذات صلة بالديموقراطية المسلحة في تحليل ردود الفعل الدولة على الإرهاب نظرًا للعلاقة الوثيقة بين الإرهاب والحركات السياسية المتطرفة والتي كانت اساس نشأة مفهوم الديموقراطية المسلحة. ومع ذلك، تعتبر القيود القانونية في نموذج الدولة الوقائية المكافحة للإرهاب أكثر حدة عن تلك في دولة الديمقراطية المسلحة. حيث أن في الأولي تصبح الدولة ذات طابع أمنى من خلال تطبيقها لتشريعات مضادة للإرهاب ومقيدة للحقوق الشخصية بغض النظر عن الدستورية الواضحة أو غير الواضحة ولكنها تدمج عناصر الديموقراطية المسلحة بطريقة أو أخري.[٢١]

أما الاتجاه الثاني، فيما يخص تحدي صعود الاحزاب الشعبوية ، فقد سعى الباحثون والمنظرون في حقل العلوم السياسية إلى ايجاد نموذج أشمل للدفاع عن الديموقراطية مع الابقاء علي نموذج الديموقراطية المسلحة كنموذج فرعي من الدفاع عن الديموقراطية .[٢٢] من خلال السعي الي الربط بين الآليات السياسية-الدستورية للمفهوم وتقييم مفهوم أكثر شمولاً بشأن الاستجابة الديموقراطية للتطرف والعنف السياسي، خاصاً أن آلية الحظر القانوني للأحزاب والحركات السياسية أصبح ينظر اليها على نطاق واسع على أنه بقايا قديمة من عصر الفاشية والحرب الباردة وعصر الأيديولوجيات. بالإضافة الي نجاح بعض هذه الاحزاب في الوصول الي المؤسسات التمثيلية والمشاركة في ائتلافات حاكمة من خلال الوسائل الديموقراطية المشروعة، ونتيجة لذلك تم البحث عن مفهوم للدفاع الديموقراطي أكثر تنوعًا وأقل قمعاً.[٢٣]

ومن الدراسات التي قدمت إطاراً نظرياً أكثر شمولية للدفاع عن الديموقراطية من خلال تصنيف ردود الفعل السياسية والمؤسسية على التطرف ، دراسة جيوفاني كابوشيا Giovanni Capoccia[٢٤] كتحليل تاريخي مقارن لـــلدفاع عن الديموقراطية في فترة ما بين الحربين في أوروبا بين الحالات الي لم تنهار فيها الديموقراطية وحالات الانهيار في نفس فترة صعود الأحزاب الفاشية ما بين الحربين، وذلك من خلال دراسته لنماذج الدول التي لم تنهار فيها الديموقراطية – حالات كل من (تشيكوسلوفاكيا وفنلندا وبلجيكا) مقابل حالات لانهيار الديموقراطية في نفس السياق التاريخي وهم (إيطاليا

وجمهورية فايمار الالمانية). فمن خلال تحليل تلك الحالات لوحظ الدور البارز للأحزاب السياسية الأساسية في اعتمادها استراتيجيات مختلفة لدمج وتضمين بعض أقسام المعارضة المتطرفة إلى العملية السياسية. كانت هذه الاستراتيجيات الأكثر أهمية في الدفاع عن الديموقراطية والحفاظ على النظام السياسي من الانهيار.

وبالتالي بناء على تحليل كابوشيا فان الآليات القانونية لردع الأحزاب المتطرفة ليست الآلية الوحيدة التي يمكن اعتمادها للدفاع عن الديموقراطية. وبناءً على ذلك صاغ كابوشيا تعريف مفهوم "الديمقراطية الدفاعية" بانه "تنفيذ استراتيجيات قصيرة وطويلة الأجل، سواء كانت شاملة أو قمعية في طبيعتها، والتي تهدف صراحة إلى الرد على تلك القوى السياسية التي تستغل حقوق وضمانات الديمقراطية لتقويض أسسها الأساسية "فمفهوم "الديموقراطية الدفاعية" يشمل جميع الأنشطة، سواء كانت تشريعات قانونية رسمية من قبل المؤسسات القضائية أو استراتيجيات سياسية من قبل الأحزاب والمؤسسات السياسية والتي تهدف صراحة ومباشرة إلى حماية النظام الديمقراطي من تهديدات خصومه الداخليين. كما ميز كابوشيا بين الإجراءات المباشرة قصيرة المدى والإجراءات على المدى الأطول سواء كانت إقصائية (من خلال التطهير والإقصاء من مختلف أجهزة ومؤسسات الدولة والمجتمع) أو تعاونية استيعابية (بتحويل قيم هذه الأحزاب ومؤيديها واستيعابهم من خلال التعليم والتنشئة ونشر القيم الديموقراطية).[٢٥]

وعلى الرغم من ان دراسة كابوشيا ركزت على تهديدات الديموقراطية في فترة ما بين الحروب حيث كان السياق السياسي مختلف عن الظروف الحالية للديموقراطية المعاصرة مما يستدعي تحديد استراتيجية أكثر فعالية. إلا أن تقديمه لمفهوم الديموقراطية الدفاعية كنهج أكثر شمولية يركز على "توضيح وتنفيذ استراتيجيات سياسية، سواء كانت تعاونية أو قمعية إقصائية قد ساهم في ظهور اجتهادات نظرية وتطبيقية إضافية بخصوص آليات التفاعل بين الديموقراطيات الليبرالية والأحزاب المعادية لها.

ومن هذه الدراسات، دراسة ستيفان رومنز وكوين أبتس[٢٦] التي طرحت نموذجاً لاحتواء التطرف السياسي في ضوء مفهوم الديموقراطية الدفاعية استناداً على محورين. أولاً، أن يتم مواجهة الأفكار المتطرفة في العملية الديموقراطية على أساس مجموعة واسعة من الوسائل المتاحة مثل القمع القانوني، والتدابير الإدارية والرقابة الاجتماعية من خلال المجتمع المدني. ثانيًا، يجب أن تعتمد استراتيجيات المواجهة على فئات مختلفة من الفاعلين السياسيين والتي يجب أن تشمل على الأحزاب السياسية الرئيسية. وقد اوضحت الدراسة ان مفهوم الديموقراطية الدفاعية يتوافق مع الديموقراطية المسلحة بأنه قد يكون مبررًا في بعض الأحيان حظر الأحزاب السياسية المتطرفة، إلا أن المفهوم الدفاعي يعتبر هذا الحظر إجراءً للحالات القصوى. ولذلك يفضل، قبل كل شيء، اتباع نهج سياسي تجاه التطرف السياسي. إذا فشل هذا النهج في كبح نجاح المتطرفين، يجب أن يكون الخطوة التالية النظر، في استراتيجيات أخرى مثل

العقوبات الإدارية أو العزل السياسي من قبل الاحزاب الرئيسية. فقط إذا فشلت حتى هذه التدابير الأكثر تقييدًا في احتواء التطرف، يمكن التفكير في حظر الحزب المتطرف.[٢٧]

ومن الدراسات التي صاغت مفاهيم أكثر تطوراً، دراسة 'عامي بيدهازر' والذي قدم نموذجا تصنيفيا لأنواع الدول وفقا لسلوكها تجاه الحركات المناهضة للديموقراطية[٢٨] حيث فرق بين المفاهيم التالية: الديموقراطية المسلحة **militant**، الديموقراطية الدفاعية **defensive** والديموقراطية المحصنة **immunized**. وفقا لهذا النموذج، الديموقراطية المسلحة هي أحد خصائص النظم السياسية التي تعاني من هجمات متتالية من الاطراف المتطرفة او النظم الديموقراطية التي لا تستند على تقاليد ليبرالية قوية. فهذه النظم سوف تواجه تحديات هذا العنف والتطرف من خلال استخدام وتفعيل القواعد القانونية الرسمية. بينما تعتمد الديموقراطية الدفاعية علي الافكار الليبرالية، وقد تلجأ هذا النوع من النظم الديموقراطية الي استبعاد الاحزاب السياسية المتطرفة من المشاركة السياسية استنادا علي سلطه الدستور والقانون ولكن في اطار القيم الليبرالية. في حين أن الديموقراطية المحصنة تستند علي تقليل دور الدولة من التدخل في الحياه السياسية او المجال الاجتماعي بحجة حماية المجتمع من التطرف، فالدولة في هذا النموذج تعتمد علي وجود مجتمع مدني قوي قادر علي تحجيم ومواجهة التطرف في المجال الاجتماعي.

لقد سعت الدراسات السابقة ذكرها الي صياغة مفهوم يقدم نهجاً شاملاً للتغلب على محدودية مفهوم الديمقراطية المسلحة، من خلال تحقيق توازن بين نموذج الاستبعاد او الاقصاء القانوني وبين نموذج التضمين السياسي والاعتدال. فمفهوم الديموقراطية الدفاعية طور من نطاق الأدوات المتاحة للدفاع عن الديمقراطية وأبرز أن سياسات الحظر القانوني للأحزاب وحدها لا تكفي لاحتواء التهديد الذي تشكله الأحزاب السياسية المتطرفة في الديموقراطيات المعاصرة. فالديموقراطية الدفاعية لا تنفي الاحتياج الي أدوات الديموقراطية المسلحة في بعض الأحيان من حظر الأحزاب السياسية المتطرفة ولكنها تنظر إلى الحظر القانوني كإجراء نهائي وحاسم في بعض الحالات، مما يجعل المفهوم أكثر توافقًا مع قيم الديمقراطية الليبرالية. وعلي الرغم من ظهور مفهوم الديموقراطية الدفاعية كمفهوم أكثر شمولاً للدفاع الديموقراطي الا ان الادبيات والدراسات الاكاديمية التي تقدم تحليلات للآليات القانونية لمواجهة الاحزاب المعادية للديموقراطية – خاصاً في حقل الدراسات الدستورية – تطبق مفهوم الديموقراطية المسلحة. وفي سياق الدراسة الحالية سيتم عرض وتحليل تلك الآليات كأحد أركان الديموقراطية الدفاعية لأنه المفهوم الأكثر شمولاً.

ثانيا: أبعاد الديموقراطية الدفاعية: الآليات والاستراتيجيات

سعت الدراسات الأكاديمية إلى رصد وتصنيف آليات الديموقراطية الدفاعية من خلال تصنيفها إلى آليتين رئيسيتين القانونية والسياسية وتصنيف تلك الآليات الي استراتيجيات فرعية متنوعة حسب درجة وحدة التأثير على الاحزاب المتطرفة. فيما يخص الآليات القانونية تم تضمين أدوات الديموقراطية المسلحة من حظر للأحزاب

السياسية مع تطويرها وإضافة استراتيجيات قانونية أخرى اقل حدة وأكثر مواءمة. اما الآليات السياسية فقد اهتمت الدراسات الأكاديمية بشكل خاص في حقل العلوم السياسية بتحليل التفاعل بين الاحزاب السياسية الرئيسية والاحزاب المستهدفة بغرض كبح صعودها في المجال الانتخابي أو تضمينها في سياق الديموقراطية الليبرالية. [٢٩]

١. الآليات القانونية

تضمنت دراسة كابوشيا لبناء نموذج للدفاع الديموقراطي إعادة تصنيف للاستراتيجيات القانونية إلى ثلاث فئات رئيسية. الفئة الأولى تتعلق بحظر الأحزاب والحركات السياسية المتطرفة من المشاركة الانتخابية والساحة السياسية، وهذه الفئة يتم تنفيذها عادة من قبل المؤسسات القضائية الدستورية. الفئة الثانية تستهدف تقييد الخطابات الدعائية للأحزاب المعادية للديمقراطية، ومن أمثلة ذلك قوانين مكافحة الخطاب العنصري والكراهية. أما الفئة الثالثة فتستهدف احتواء التطرف السياسي وتقليل قدرة المتطرفين على تعزيز أفكارهم البديلة عن طريق حظر السلوكيات العنيفة التي تهدد الديمقراطية، ومن أمثلة ذلك قوانين حظر التجمعات السياسية والمظاهرات. [٣٠]

ولقد عرضت دراسة **Meindert Fennema** تطور التشريعات والقوانين الخاصة بمكافحة التمييز العنصري كقوانين حديثة في فترة ما بعد الحربين ونهاية الأيديولوجيا السياسية. فالاستراتيجيات الدفاعية القانونية ضد الأحزاب المتطرفة تطورت من مكافحة الفاشية إلى مكافحة العنصرية. فالتشريعات المضادة للفاشية اعتبرت الدعاية الفاشية غير شرعية لأنها تستهدف مباشرة الديمقراطية، بينما التشريعات الحالية المكافحة للتمييز العنصري يكمن الأساس الفلسفي لها في مبدأ المساواة الإنسانية [٣١]. فبشكل عام، يمكن تمييز هدفين رئيسيين للآليات القانونية المناهضة للتمييز العنصري وخطاب الكراهية وهما: تقييد انتشار الأفكار والآراء السياسية المتطرفة، وتقييد أفعال المجموعات والأفراد المتطرفين. فكلا الهدفين ينطوي على استخدام مشروع للقمع من قبل مؤسسات الدولة. على سبيل المثال، التسبب في خسائر مالية للأحزاب من خلال الحرمان من التمويل المالي لتلك الاحزاب من قبل الدولة في حال ثبوت توظيفها في نشر خطاب عنصري، وحظر النشر، وحظر التظاهرات. [٣٢]

من الدراسات التي اهتمت برصد وتصنيف الآليات القانونية لمواجهة الاحزاب غير الديموقراطية في نظم سياسية خارج السياق الأوروبي، دراسة' **Samuel Issacharoff**' "الديموقراطيات الهشة"."**Fragile Democracies**" حيث رصدت الدراسة آليات تفاعل الدول مع الأحزاب غير الديمقراطية التي تسعى للفوز في الانتخابات. من خلال تصنيف للآليات القانونية الي ثلاثة قيود قانونية وهم: القيود على المحتوى في الخطاب الانتخابي للحزب (على سبيل المثال في الهند)، أو استبعاد الأحزاب من الساحة الانتخابية دون الحظر الفعلي للحزب (على سبيل المثال في إسرائيل)، أو الآلية القانونية الاكثر قمعاً وهي حل الحزب و الحظر القانوني الكامل للأحزاب السياسية (علي سبيل المثال الأحزاب الانفصالية مثل حزب باتاسونا في

إسبانيا والأحزاب الكردية في تركيا أو حتى أحزاب الأغلبية المعادية للديمقراطية أو التي تتهم بذلك (على سبيل المثال حزب الرفاه في تركيا). [٣٣]

ومن التصنيفات الحديثة للآليات القانونية للدفاع الديموقراطي تصنيف "Jan-Werner Müller" من خلال طرحه لتساؤل إذا كان بإمكان استخدام الأدوات القانونية التقليدية، مثل حظر الأحزاب وتقييد حرية التعبير، في ظل التحديات الجديدة. فاستجابة لتلك التحديات تقارن الدراسة بين التدابير القانونية "الناعمة/ اللينة" و "التدابير القانونية الصارمة "والتي تتمثل في حظر حزب أو تقييد حقوق أنواع معينة من الحرية في التعبير"، بينما تتمثل التدابير اللينة في ترك الحزب قائمًا ولكن بتقييد رسمي لإمكانياته للمشاركة السياسية – علي سبيل المثال منع الحزب من المشاركة في الانتخابات ، مثل حالة إسرائيل التي سمحت بالإبقاء على بعض الأحزاب السياسية التي قد لا تعترف بيهودية أو ديموقراطية الدولة دون حظرها بشكل قانوني، لكن في نفس ذات الوقت لم تسمح لتلك الاحزاب بالتسجيل في انتخابات الكنيست. [٣٤]

ولقد اهتمت دراسة Erik Bleich and Francesca Lambert بوضع مقياس لوصف مستويات الآليات والأستراتجيات القانونية من خلال التركيز على تفاعل الدول الديموقراطية مع الحركات والأحزاب المعادية للديموقراطية. فطبقاً لهذا المقياس هناك خمسة مستويات للاستراتيجيات القانونية. تتراوح هذه المستويات من "الأقل قمعاً" والاكثر تسامحاً إلى "الأعلى قمعاً" وغير المتسامحة. تتضمن فئة التشريعات الدفاعية "الأقل قمعًا" استخدام إجراءات لتهمش أثر الخطاب العنصري للأحزاب العنصرية مثل إدخال محتوى تعليمي يروج لأفكار قبول الاخر في المناهج الدراسية. وتتضمن فئة التشريعات الدفاعية "المنخفضة–المتوسطة" تدابير تهدف إلى تقييد تلك الاحزاب، حيث يمكن للدولة إصدار قيود مؤقتة على الحق في التظاهر أو الوصول لوسائل الإعلام الحكومية. تتضمن فئة التشريعات الدفاعية "المتوسطة" حظرًا شاملاً على المظاهرات وعلى اي بيانات رسمية تصدرها تلك الأحزاب. تضمن فئة التشريعات الدفاعية "المتوسطة–العالية" آليات لتصعيد الضغط على الأحزاب السياسية من خلال حظر الدعم المالي المقدم من الدولة لهذه الاحزاب أو عدم السماح للأحزاب المحرضة على العنف بالمشاركة في الانتخابات. بينما تتضمن فئة التشريعات الدفاعية "عالية" التدابير القمعية حظر الأحزاب السياسية بشكل دائم من الحياة السياسية او المشاركة الانتخابية. [٣٥]

٣. الآليات السياسية

تركز هذه الآليات على تطوير استراتيجيات الاستجابة من قبل الاحزاب السياسية الرئيسية لمواجهة صعود الاحزاب السياسية المعادية للديموقراطية، وقد قام بتطويرها الباحثون السياسيون بالاستفادة من تحليل بعض الممارسات الفعلية للأحزاب مع تصنيفها في أنماط واقتراح آليات جديدة. وتؤكد هذه الاستراتيجيات علي أنه عندما تجد الأحزاب السياسية الرئيسية نفسها في مواجهة منافس أو قضية مهمة بشكل متزايد، فإن لديها عدة خيارات استراتيجية كاستجابات محتملة لمواجهة زيادة القاعدة الانتخابية للأحزاب السياسية المتطرفة في أوروبا. [٣٦] ويمكن حصر هذه الاستراتيجيات كالتالي:

أ- العزل أو الحاجز السياسي: يمكن للأحزاب الرئيسية أن تختار استراتيجية عدم التعاون المبدئي أو الاستبعاد التي تعزل الحزب المتطرف من خلال استبعاده من المشاركة في السلطة التنفيذية في حاله حصوله على تمثيل في البرلمان. تعتمد هذه الاستراتيجية على فرض حاجز سياسي علي الاحزاب المتطرفة مما يحرمها من اي إمكانية لبناء تحالفات سياسية. "فالحاجز السياسي" هو سياسة تعتمد على توافق صارم من قبل الأحزاب الرئيسية وتشكيل "تحالفات كبرى" مناهضة للتطرف بين معظم الأحزاب الرئيسية لاستبعاد الحزب الخارج عن القوانين من أي تسوية سياسية سواء أثناء الحملات الانتخابية او في المجال البرلماني في حالة ان الحزب المستهدف كان موجوداً به. وبالتالي يهدف العزل السياسي إلى كبح تأثير ووجود هذه الاحزاب في المجال البرلماني، وبالتالي منعها من دخول الائتلافات البرلمانية الحاكمة والتأثير في السياسات. فالعزل السياسي هو آلية تستند على الإقصاء والاستبعاد للأحزاب المتطرفة من قبل الأحزاب الرئيسية.[٣٧]

ب- تبني واستيعاب القضايا: يعد تبني بعض قضايا الأحزاب المتطرفة استراتيجية قصيرة الأجل تهدف إلى جذب القاعدة الانتخابية الموالية له دون أن تتعاون في الواقع مع الحزب المتطرف نفسه. أي محاولة الأحزاب الرئيسية الحفاظ على القيم الديموقراطية الأساسية مع تبني و استيعاب بعض المواقف والسياسات التي حققت لهذه الاحزاب المتطرفة مكاسب انتخابية، بحيث يمكن توسيع أجندة الحزب الرئيسي البرنامجية بشكل أكثر توجهًا لليمين أو اليسار للتعامل بشكل أكثر مباشرة في بعض القضايا (مثل الهجرة والضرائب والرعاية الاجتماعية) التي توفر قاعدة انتخابية للأحزاب الشعبوية، واستعادة بعض الناخبين الذين انجرفوا إلى الحافة للتعبير عن احتجاجهم[٣٨] علي سبيل المثال، قد تلجأ بعض الأحزاب الرئيسية الي تبني بعض قضايا أحزاب اليمين الشعبوي مثل قضايا الهجرة بالتحرك بمواقفهم وبرامجهم السياسية إلى أقصي اليمين السياسي أحياناً. ويمكن أن تساعد هذه الاستراتيجية في احتواء زيادة القاعدة الانتخابية للأحزاب المتطرفة.

ج- استراتيجية التعاون: تعتبر هذه الاستراتيجية أن هذه الاحزاب المعادية للديموقراطية هي كيانات تمثيلية طبيعية وشرعية يجب التعامل معهم بشكل واقعي وتعاوني. فيتم الحرص علي التعاون الانتقائي عند الضرورة من قبل الاحزاب الرئيسية على مستوي البرلمانات الوطنية والمحلية من خلال تضمينهم في التحالفات الحكومية الحاكمة. فيمكن للحزب الرئيسي أن يتعاون بصورةٍ علنية مع الحزب المتطرف في إحدى المجالات أو أكثر: التشريعية، التنفيذية، الانتخابية. التعاون التشريعي يحدث عادة على أساس عرضي، حيث يصوت الأحزاب الرئيسية مع الحزب المتطرف إما لصالح أو ضد قطع تشريع معين. يمكن أن يمتد التعاون إلى المجال التنفيذي، حيث يوافق الأحزاب المعتدلة على الحكم في تحالف مع هذا الحزب. إذا أثمر التعاون في المجالات التشريعية و/أو التنفيذية، فإن العلاقة يمكن أن تمتد أكثر في المجال الانتخابي، حيث يقوم الأحزاب المعتدلة بتشكيل كارتيلات للمنافسة في الانتخابات بالتعاون مع الحزب الذي كان معتبرًا

سابقًا غير قابل للتعامل. فهذه الاستراتيجية قد تحقق مكاسب إيجابية مثل ضمان الاعتدال الايديولوجي للحزب المتطرف[٣٩]

وقد اهتمت بعض الدراسات بتصنيف هذه الاستراتيجيات السياسية الي تصنيف التسامح او اللاتسامح بناء على درجة انخراط وتفاعل الأحزاب الرئيسية مع الأحزاب المستهدفة. فيمكن للأحزاب السياسية الرئيسية اختيار بين اثنين من البدائل الأساسية: الانخراط أو اللاانخراط مع الأحزاب المتطرفة. فبينما تعتمد آلية اللانخراط غير المتسامح على العزل السياسي للأحزاب المتطرفة. تعتمد آلية الانخراط على مسارين، المسار غير المتسامح والذي يتمثل في تضمين وتبني بعض الأفكار لهذه الأحزاب ضمن البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية الرئيسية لجذب ناخبي الاحزاب المضادة. أما المسار المتسامح للانخراط يتم من خلال التعاون أو بناء ائتلافات برلمانية حاكمة كوسيلة لتضمين واعتدال تلك الأحزاب[٤٠]

وبناءً على مراجعة الادبيات السابقة والتي رصدت الآليات والاستراتيجيات للديموقراطية الدفاعية وتصنيفاتها، تقترح الباحثة تصنيفا يقوم على معيارين أساسيين هما التمييز بين الأبعاد القانونية والسياسية من جهة، مع الاخذ في الاعتبار التصنيف الرئيسي الي آليات متسامحة وغير متسامحة من جهة ثانية. ويمكن تطوير التصنيف بتضمين درجات التسامح أو التشدد، حيث يمكن التمييز بين درجات آليات اللاتسامح بين مستوى عالٍ من التشدد إلى مستوى متوسط ثم مستوى منخفض في النمط القانوني، بينما يختلف مستوى التشدد في النمط السياسي بين اللانخراط غير المتسامح والانخراط المتسامح، وذلك على النحو الموضح في الجدول التالي.

جدول رقم (٢): تصنيف مقترح لآليات الديموقراطية الدفاعية حسب طبيعتها ودرجة تسامحها

نمط الدفاع الديموقراطي	التصنيفات ودرجة الاستراتيجية			
	اللاتسامح			التسامح
أ- النمط القانوني	عالي	متوسط	منخفض	
	١-حظر الحزب السياسي من المشاركة السياسية وعدم دستوريته بشكل دائم	١-استبعاد الأحزاب من التسجيل في الانتخابات. ٢-تشريعات ضد خطاب العنصرية و"الكراهية ٣-محاكمة قادة الأحزاب بتهمة خطاب الكراهية	١-القيود على الحصول على التمويل المباشر من الدولة. ٢-التشريعات المتعلقة بحظر بالتظاهرات العامة ٣-تكليف الأجهزة الامنية بمراقبة الحزب.	١-قوانين الانتخابات من خلال عتبة انتخابية مرتفعة لتحجيم الوصول إلى صناديق الاقتراع
ب- النمط السياسي	اللانخراط غير المتسامح	الانخراط غير المتسامح		الانخراط المتسامح
	العزل والإقصاء السياسي	تبني واستيعاب بعض قضايا الحزب		التحالف وبناء الائتلافات البرلمانية الحاكمة

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بناء على مراجعة الأدبيات السابقة

ثالثا: نماذج تطبيقية معاصرة لاستراتيجيات الديموقراطية الدفاعية

على الرغم من ان استراتيجيات الديموقراطية الدفاعية يمكن استخدامها ضد أنواع مختلفة من الأحزاب المعادية للديموقراطية، إلا أن هذا الجزء من الدراسة ستناقش في المقام الأول أمثلة وتطبيقات لمختلفة لهذه الاستراتيجيات تجاه أحزاب اليمين الشعبوي في الديموقراطيات الأوروبية الراسخة، مع التركيز بشكل أساسي على النماذج الأحدث نسبيا خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة والألفية الجديدة. وعلى الرغم من عدم اقتصار مفهوم الديموقراطية الدفاعية على هذه الأحزاب وإنما امتداده لمختلف الأحزاب الأخرى (بما في ذلك الأحزاب اليسارية والأصولية وغيرها) [٤١] ، إلا أن أحزاب اليمين الشعبوي المتطرف أكثر تعرضا للتركيز وتسليط الضوء عليها بحكم تصاعد ظهورها خلال العقود الأخيرة بما في ذلك في النظم الغربية وتشكيلها جزءا أساسيا من أزمة الديموقراطيات الغربية خلال العقود الأخيرة.

١. الآليات القانونية غير المتسامحة

على الرغم من أن الحظر القانوني للأحزاب كان يطبق بالفعل من قبل ألمانيا وهولندا في التسعينيات، إلا أن معظم الديموقراطيات الليبرالية الراسخة كانت مترددة، حتى وقت قريب، في استخدام استراتيجية الحظر القانونية نظراً لطابعها القمعي. ورغم ذلك تم تطبيق الحظر القانوني ضد الأحزاب ذات خطاب عنصري في حالات محدودة نسبيا خلال السنوات الأخيرة. ففي عام ٢٠٠٤، أدين حزب Vlaams Blok البلجيكي بتهمة العنصرية وأجبر على الحل واعادة التشكيل تحت مسمي جديد Vlaams Belang كنتيجة إلى قرار محكمة النقض في ٢٠٠٤ التي وجدت أن الحزب يخالف قانون مكافحة العنصرية. وأدى قرار المحكمة إلى إجبار حزب فلامس بلوك على حل نفسه وإعادة تأسيس نفسه وفقًا لأجندة قانونية مقبولة لكي يستمر في تلقي الدعم المالي من الدولة كحزب سياسي.[٤٢]

ومن الامثلة علي تطبيقات النمط القانوني المتوسط الحدة تجاه الأحزاب، في هولندا، تم محاكمة رئيس الحزب اليميني الشعبوي (PVV) (من اجل حرية هولندا) خِيرت فيلدرز بتهمة التحريض علي الكراهية والعنصرية نظراً لتصريحاته العنصرية ضد المهاجرين المسلمين في عام ٢٠١٦ حيث اتهمته النيابة العامة الهولندية بالتحريض على الكراهية والتمييز العنصري. [٤٣]

وقد تلجأ الديموقراطيات الي الآليات القانونية المنخفضة خاصا اذا كن للحزب حضور انتخابي مؤثر، كما في حالة حزب البديل من اجل المانيا (AfD) الذي يعد أكثر الأحزاب اليمينية الشعبوية تمثيلاً في البرلمان الألماني. فالحزب قد تم تصنيفه على أنه "حزب مشتبه به في التطرف " من قبل مكتب حماية الدستور الألماني. وفي عام ٢٠٢٢ حكمت المحكمة الدستورية بأنه يحق لوكالة الاستخبارات الداخلية الألمانية وضع الحزب تحت المراقبة لكونه يشكل تهديدًا للديمقراطية كجزء من مهمتها في مراقبة التطرف[٤٤] .

٢. الآليات القانونية المتسامحة

تعتمد آلية التسامح في النمط القانوني على القوانين المنظمة للانتخابات والقواعد الخاصة للوصول إلى الصناديق الانتخابية. يمكن أن تمثل هذه اللوائح الرسمية حاجزاً أمام الأحزاب غير الديموقراطية لوضع مرشحيها بنجاح في قوائم الانتخابات، مما قد يقيد وجودها وعملها على الساحة السياسية، خاصة اذا كانت نسبة الحد الأدني للنجاح في الانتخابات (العتبة الانتخابية) مرتفعة. فعلي سبيل المثال في ألمانيا تمثل نسبة الحد الادني للفوز في الانتخابات ٥٪ عائقًا أمام بعض الأحزاب في انتخابات البوندستاغ (البرلمان الوطني) . فأحزاب اليمين المتطرف بتنوعها الايديولوجي لم تنجح لفترات طويلة في تجاوز العتبة الانتخابية لدخول البرلمان الوطني. حتي حزب البديل من أجل ألمانيا (AfD) في الانتخابات الوطنية عام ٢٠١٣، حيث حصل على ٤,٧% فقط من الأصوات ، ولكنه نجح في كسر الحاجز الانتخابي في الانتحابات الوطنية لعام ٢٠١٧ بنسبة ١٢,٦%.[٤٥] وهو ما يسلط الضوء على عدم كفاية الآليات القانونية بمفردها والحاجة للجمع بينها والآليات السياسية بأنواعها المختلفة.

٣. الآليات السياسية غير المتسامحة

فيما يخص الأمثلة علي تطبيق تصنيف الآليات السياسية، يمكن الإشارة على مستوى الاقصاء والعزل السياسي للاحزاب اليمينة الشعبوية في البرلمانات الوطنية إلى نموذج بلجيكا. فنتيجة للخطاب العنصري لحزب فلامس بيلانج (Vlaams Belang) ، وقعت جميع الأحزاب الديموقراطية الرئيسية الممثلة في البرلمان البلجيكي اتفاقًا في ١٩ نوفمبر ١٩٩٢ لإنشاء ما يسمي بالحاجز السياسي حول الحزب مما أعاق الحزب من دخول اي تحالف أو تعاون داخل البرلمان وبالتالي ابقائه خارج السلطة من جميع المستويات المؤسسية.[٤٦]

ومن الأمثلة ايضاً على الانخراط غير المتسامح، في هولندا، أدى الصعود الانتخابي للأحزاب اليمينية الشعبوية مع برامجها وخطابها المناهض للهجرة منذ عام ٢٠٠٢ إلى تبني الأحزاب الرئيسية– وبشكل خاص أحزاب يمين الوسط – مواقف أكثر قيودًا فيما يتعلق بالهجرة. إذا كانت الأحزاب المناهضة للهجرة ناجحة انتخابيًا ببرنامج يناقش الهجرة من حيث القضايا الأمنية، فإن الأحزاب الرئيسية اتجهت نحو تبنى نفس الخطاب.[٤٧]

٤. الآليات السياسية المتسامحة

على الرغم من تبني بعض الاستراتجيات الدفاعية السياسية غير متسامحة لكبح صعود أحزاب اليمين الشعبوي في أوروبا الا ان سياسات التعاون والمشاركة في الحكم كآليات دفاعية متسامحة يمكن رصدها في بعض الحالات. ففي حالة النمسا ، تعرض الحزب المحافظ اليميني حزب الشعب النمساوي لخسارة كبيرة في الانتخابات الوطنية عام ١٩٩٩. ورد الحزب بالتخلي عن استراتيجية عزل حزب FPÖ حزب الحرية النمساوي اليميني الشعبوي لصالح "التحالف" من خلال حكومة ائتلافية من الحزبين. وكانت النتيجة النهائية هي تحالف برلماني حاكم بين الحزبين في عام ٢٠٠٠ [٤٨]. في حالة المانيا، حاولت الأحزاب الرئيسية تبني ردود فعل مختلفة: في البداية، استبعدت

حزب AFD من المشاركة على المستوى الرسمي في البرلمان الوطني، لكنها تعاونت معها تشريعياً في برلمانات الولايات الغربية الألمانية. في المدى المتوسط، تحولت جميع الأحزاب الرئيسية نحو التسامح والتعاون المؤقت مع الحزب في البرلمانات الفرعية.[٤٩]

جدول رقم (٣): تصنيف الحالات التطبيقية حسب آليات الديموقراطية الدفاعية

نمط الدفاع الديموقراطي	التصنيفات ودرجة الاستراتيجية			التسامح
	اللاتسامح			
أ- النمط القانوني	عالي	متوسط	منخفض	
	بلجيكا ، اجبار الحزب علي حل نفسه ، حزب Vlaams Blok "تكتل فلامس" عام ٢٠٠٤	هولندا عام ٢٠١٦محاكمة رئيس الحزب اليميني الشعبوي (PVV بتهمة التحريض علي الكراهية والعنصرية	المانيا ، عام ٢٠٢٢ تصنيف حزب (AfD) على أنه "حزب مشتبه به في التطرف " ووضعة تحت المراقبة	ألمانيا ، حزب البديل من أجل في الانتخابات الوطنية عام ٢٠١٣ لم ينجح في تجاوز العتبة الانتخابية .
ب- النمط السياسي	اللاانخراط غير المتسامح	الانخراط غير المتسامح		الانخراط المتسامح
	بلجيكا، العزل السياسي لحزب فلامس بيلانج (Vlaams Belang) عام ١٩٩٢	هولندا ، تبني واستيعاب قضايا الهجرة ، عام ٢٠٠٢ الأحزاب الرئيسية أحزاب يمين الوسط – تتبني مواقف أكثر قيودًا فيما يتعلق بالهجرة		النمسا، تشكيل أئتلاف برلماني حاكم مع حزبFPÖ حزب الحرية المانيا، التعاون مع حزب AFD في برلمانات الولايات.

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بناء على التصنيف المقترح لآليات الديموقراطية الدفاعية

خاتمة الدراسة

على الرغم من ارتباط مفهوم الدفاع عن الديموقراطية بفترة صعود الاحزاب الفاشية والنازية في أوروبا، إلا أن المفهوم يظل حاضراً ومرتبط بشكل وثيق بالديموقراطية في حد ذاتها أيا كانت مراحل تحققها. فصعود أحزاب اليمين الشعبوي مازالت تمثل تحدياً قائما لأسس الديموقراطية الليبرالية. مما أدي الي تطور مفهوم الدفاع الديموقراطي وتنوع آلياته القانونية والسياسية سواء كانت متسامحة او غير متسامحة. وقد عرضت الدراسة من خلال تطبيق منهج التحليل المفاهيمي أهم مراحل تطور مفهوم الدفاع عن الديموقراطية من الديموقراطية المسلحة الي الديموقراطية الدفاعية وتصنيفات آلياتها واستراتيجياتها، والمفاهيم المشابهة لها وكذلك المفاهيم الفرعية.

كما اقترحت الدراسة تصنيفا أكثر شمولا يستند إلى معياري طبيعة الآليات (قانونية أم سياسية) ودرجة تسامحها. بشكل عام يمكن حصر آليات الديموقراطية الدفاعية في مسارين أساسيين أما العزل القانوني /الاقصاء السياسي وأما التضمين والدمج لتلك الأحزاب أو أفكارها. ويبقى الهدف الأساسي هو ضمان الاعتدال

الايديولوجي لتلك الأحزاب وتخفيف حدة التهديد الذي تمثله في سياق الديموقراطية الليبرالية. وقد استعرضت الدراسة بإيجاز بعض الأمثلة والتطبيقات المعاصرة لآليات الديموقراطية الدفاعية في السياق الغربي على سبيل توضيح حضور المستويات والأبعاد المختلفة السياسية والقانونية المتشددة والمتسامحة في الواقع الغربي.

وبشكل أكثر عمومية، يطرح مفهوم الديموقراطية الدفاعية إشكالية أساسية تواجهها غالبية النظم بغض النظر عن درجة تطورها الديموقراطي، هو إمكانية وجود أو ظهور أحزاب متطرفة أو معادية للديموقراطية قد تصل إلى أن تصبح مكونا أساسيا من النظام السياسي لا يمكن تهميشه أو تجاهل تهديداته. ويطرح ذلك إمكانية تطوير أجندة بحثية جديدة حول التساؤلات عن مدى إمكانية تطبيق مفهوم الدفاع الديموقراطي بشكل عام في النظم السياسية الهجينة أو التي ما زالت في مراحل الانتقال الديموقراطي. ويفتح ذلك المجال مستقبلا لدراسات أخرى لتوظيف أكثر شمولا للتصنيفات المقترحة لآليات المفهوم ومدى حضورها في نظم سياسية مختلفة عن سياق الديموقراطيات الليبرالية، فضلا عن إمكانية تطوير مفاهيم وأطر تحليلية مكملة تتصل بما قد يسمي مجازا بالدفاع عن الانتقال الديموقراطي بما قد يتكامل مع الدراسات الأخرى ذات الصلة حول آليات "الدمج والاعتدال" واستقرار النظم السلطوية والهجينة وغيرها.

هوامش الدراسة

1 – Giovanni Capoccia, "Anti-system parties: A conceptual reassessment." Journal of Theoretical Politics 14, no. 1, 2002. P:26

2 – Giovanni Capoccia, "Militant democracy: The institutional bases of democratic self-preservation." Annual Review of Law and Social Science 9, 2013, P: 208.

3 – Angela K. Bourne, and Fernando Casal Bértoa. "Mapping 'militant democracy': Variation in party ban practices in European democracies (1945-2015)." European Constitutional Law Review 13, no. 2, 2017. P: 231

4 – Tom Gerald Daly, "Democratic decay: Conceptualizing an emerging research field." Hague Journal on the Rule of Law 11, no. 1 (2019). PP: 9 ,10

5 – Hanspeter Kriesi, "Is there a crisis of democracy in Europe?" Politische vierteljahresschrift 61 (2020). PP: 6 ,13 , 27

6 –Ibid. P: 219 ; William A. Galston "The populist challenge to liberal democracy, Journal of Democracy , Volume 29, Number 2 April 2018. P:5

7 – Johan Olsthoorn, "Conceptual Analysis." Chapter. In Methods in Analytical Political Theory, edited by Adrian Blau, 153–91. Cambridge: Cambridge University Press, 2017. P: 154

8 – Jan–Werner Müller , "Militant democracy". In M. Rosenfeld & A. Sajó (Eds.), The Oxford handbook of comparative constitutional law (pp. 1117–1127). Oxford University Press ,2012 . PP:1117,1118,1120.

9 – Karl Loewenstein , Militant democracy and fundamental rights, American Political Science Review, 31(3), 1937. P:426 ;

١٠– كانت جمهورية فايمار حكومة ألمانيا من عام ١٩١٩ إلى عام ١٩٣٣ ، وهى الفترة التى تلت الحرب العالمية الأولى حتى صعود ألمانيا النازية. سميت على اسم بلدة فايمار حيث تم تشكيل الحكومة الألمانية الجديدة من قبل مجلس وطنى بعد أن تنازل القيصر فيلهلم الثانى. وقد عانت جمهورية فايمار من الصراعات السياسية مما مهد لصعود أدولف هتلر والحزب النازي ولذلك فإن معظم المؤرخين في أوروبا يعتبرونها مثالاً كلاسيكياً للديموقراطية الفاشلة.

11 – Karl Loewenstein. op.cit. pp: 427–428;

12 – Jan–Werner Müller . op.cit, P:1121 ;

13 – Basic Law for the Federal Republic of Germany, Article 21, Paragraph 2, https://www.gesetze–im–internet.de/englisch_gg/englisch_gg.pdf , (accessed 24.07.2023)

14 – Gregory Fox & Georg Nolte, Intolerant Democracies, 36 Harvard International Law Journal. 1 (1995). P:32; Peter Niesen, "Banning the former ruling party." Constellations 19, no. 4 (2012): 540–561. P:542.

15 – Mark V. Tushnet. "United States of America." In The 'Militant Democracy 'Principle in Modern Democracies, Routledge, 2016. P:361

16 – Svetlana , Tyulkina, Militant democracy: An alien concept for Australian constitutional law. Adelaide Law Review, 36, 517. 2015. P:522

17 – Gregory H. Fox., &Georg, Nolte. op.cit. PP. 6 , 21–22.

18 – Svetlana , Tyulkina, op.cit. P:523

19 – Angela K. Bourne, Bastiaan Rijpkema. "Militant democracy, populism, illiberalism: new challengers and new challenges." European Constitutional Law Review 18, no. 3, 2022 . P:376

20 – András Sajó . "From militant democracy to the preventive state." Cardozo Law Review. 27 ,2005. P: 2255

21 – Ibid. PP: 2261 ,2290–2291

22 – Angela K. Bourne, Bastiaan Rijpkema. op.cit. P: 378

23 – Jan–Werner Müller. op.cit. P:1123 ; Beimenbetov, Serik ,A Comparative Analysis of 'Defensive Democracy': a Cross–National Assessment of Formal–Legal Defensiveness in 8 Advanced European Democracies, " PhD dissertation., University of Exeter (United Kingdom), 2014; P:23

24 –Giovanni Capoccia . "Defending democracy: Reactions to political extremism in inter–war Europe". European Journal of Political Research, 39(4), 2001. PP:432 – 434 , 449–451.

25 –Ibid.P:47 ;

26 - Stefan Rummens & Koen Abts, "Defending democracy: The concentric containment of political extremism". Political Studies, 58(4), 2010. P : 651
27 - Ibid. P : 655
28 -Ami Pedahzur , "Struggling with the Challenges of Right-Wing Extremism and Terrorism within Democratic Boundaries: A Comparative Analysis", Studies in Conflict and Terrorism, 24:5, 2001. P:345-347
29 - Joost Van Spanje & Wouter Van Der Brug, "The Party as Pariah: The Exclusion of Anti-Immigration Parties and its Effect on their Ideological Positions", West European Politics, 30:5, 1022-1040 ,(2007) , pp:1022-1023;
Tim Bale, Christoffer Green-Pedersen, "If you can't beat them, join them? Explaining social democratic responses to the challenge from the populist radical right in Western Europe." Political studies 58, no. 3 (2010), pp: 412-414.
30 - Giovanni Capoccia, "Repression, incorporation, lustration, education: how democracies react to their enemies. Towards a theoretical framework for the comparative analysis of defense of democracy." In ECPR Joint Sessions of Workshops, Grenoble, vol. 6, no. 11. 2001 PP:13 , 16 , 17 ,19
31 - Meindert, Fennema. "Legal repression of extreme-right parties and racial discrimination." Challenging immigration and ethnic relations politics (2000). P:28
32 - Michael Minkenberg. "Repression and reaction: militant democracy and the radical right in Germany and France." Patterns of Prejudice 40, no. 1, 2006. PP:36-37
33 - Samuel. Issacharoff, "Fragile democracies." HARVARD LAW REVIEW. No:120 : 1405,(2006). PP: 1421- 1451
34 - Jan-Werner Müller. "Protecting popular self-government from the people? New normative perspectives on militant democracy." Annual Review of Political Science، no. 19, 2016. PP: 258 - 259
35-Erik Bleich & Francesca Lambert , Why are racist associations free in some states and banned in others? Evidence from 10 liberal democracies. West European Politics, 36(1), (2013) , PP:125-126.
36 - Matthew Goodwin. "Right response: Understanding and countering populist extremism in Europe" , policy commons , 2011. P:23
37 - Ibid. P:23. P: 23 ; William M. Downs , Is the Cordon Sanitaire Effective?. In Political Extremism in Democracies: Combating Intolerance ,New York: Palgrave Macmillan US ,2012. P:83
38 - Sarah L , de Lange. "From Pariah to Power: The Government Participation of Radical Right-Wing Populist Parties in Western European

Democracies." University of Antwerp, (Phd-thesis) (2008) , P:86 ; WILLIAM M. DOWNS, "Pariahs in their midst: Belgian and Norwegian parties react to extremist threats." West European Politics 24, no. 3 (2001).P:27

39 - Sarah L , de Lange , New alliances: Why mainstream parties govern with radical right-wing populist parties, Political Studies, 60(4), 2012. P: 10 ; WILLIAM M. DOWNS. "The Moderating Effects of Incumbency?" In Political Extremism in Democracies: Combating Intolerance, Macmillan US, 2012. P:116-119

40 - William M. Downs. (2012). op.cit , pp:30-31.

41 -Luke March "Contemporary far left parties in Europe: from Marxism to the mainstream?" , International Policy Analysis ,2008.P:14

42 -Jan Erk. "From Vlaams Blok to Vlaams Belang: the Belgian far-right renames itself." West European Politics 28, no. 3 ,2005. P:493

43 - The legal database IRIS Merlin, "[NL] DUTCH POLITICIAN WILDERS CONVICTED FOR GROUP INSULT AND INCITEMENT TO DISCRIMINATION", IRIS 2017-2:1/25, available at: https://merlin.obs.coe.int/article/7801 ; (accessed 24.07.2023) ; van Spanje Joost , Claes De Vreese. "The good, the bad and the voter: The impact of hate speech prosecution of a politician on electoral support for his party." Party Politics 21, no. 1, 2015 . P: 119.

44 - Deutsche Welle ,"Germany's far-right AfD can be put under surveillance", 03 August 2022, available at: https://www.dw.com/en/germanys-far-right-afd-can-be-put-under-surveillance/a-61058359 , (accessed 24.07.2023).

45 - Kai Arzheimer , Carl C. Berning , "How the Alternative for Germany (AfD) and their voters veered to the radical right, 2013–2017." Electoral Studies, 60 , 2019. P:1

46 -Jan Erk,2005. op.cit , P:496

47 - Sjoerdje van Heerden, Sarah L. de Lange, Wouter van der Brug & Meindert Fennema. "The immigration and integration debate in the Netherlands: Discursive and programmatic reactions to the rise of anti-immigration parties." Journal of Ethnic and Migration Studies 40, no. 1, 2014 P: 122.

48 - Tim Bale , Christoffer Green-Pedersen, op.cit P:419 ; Sarah L , de Lange , op.cit. P: 10.

49 -Anna-Sophie Heinze. "Dealing with the populist radical right in parliament: Mainstream party responses toward the Alternative for Germany." European Political Science Review 14, no. 3, 2022. P: 347